وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة كركوك
كلية الزراعة - الحويجة
قسم النباتات الطبية و الصناعية

دلـيـل
السياسة السعرية الزراعية

اعداد
م. د. داود فهد عبدالله

2023

محتويات الدليل

ت	الموضوع	الصفحة
1	المقدمة : Introduction	1
2	مفهوم السياسة السعرية الزراعية	2
3	تعريف السياسة الزراعية وانواعها	3
4	سياسات الاسعار الزراعية	4
5	مبادئ السياسة السعرية	5
6	السياسة السعرية وأهمية تسعير المنتجات الزراعية	6
7	التنظيم الهيكلي للسياسة السعرية وأساليب التسعير للمنتجات الزراعية	7
8	سياسة سعر الصرف	8
9	صيغ تحديد الاسعار الزراعية	9
10	سياسات التسعير	11
11	أهم السياسات التسعيرية	12
12	سياسة دعم أسعار المنتجات الزراعية	13
13	تدخل الدولة في تنظيم الأسعار	14

INTRODUCTION المقدمـة

إنَ السياسة السعرية الزراعية هي من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تقليل التقلبات التي تتعرض لها الاسعار والدخول الزراعية التي يعاني منها القطاع الزراعي وهي وسيلة لاقامة نظام سعري سليم ضروري لعملية التنمية الاقتصادية . ويعد ثبات السعر من المرتكزات الرئيسة للسياسة السعرية الذي يعكس جانب الاستقرار الاقتصادي ومن جانب اخر من الادوات المهمة لرفع المستوى المعيشي وضمان تطور القوى الانتاجية ، وإن السياسة السعرية تسعى الى ايجاد محفزات تشجيعية للمنتج والمستهلك وتحقيق الكفاءة التي تكون ضرورية لتطوير المجالات الأقتصادية المتاحة لافراد المجتمع ، وايضاً إلى تحقيق أهداف عدة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني مثل زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات من خلال استعمال نظام سعري مناسب للمنتجين والمستهلكين وكذلك زيادة الأيرادات الحكومية ، فضلاً عن ذلك تسهم الاسعار بدور مهم في مجالات التأثير في حجم الإنتاج والإستهلاك والتوزيع في البنيان الاقتصادي للمجتمعات ، سواء منها الراسمالية اوالاشتراكية غير ان اهمية هذا الدور يختلف في تلك المجتمعات ، ولهذا فقد احتلت الدراسات المعنية بشؤون الاسعار والسياسة السعرية مركز الصدارة بين بقية الدراسات الاقتصادية لأن مشكلة الاسعار تقع في صميم المشكلة الاقتصادية الملحة التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

مفهوم السياسة السعرية الزراعية

تعرف السياسة السعرية بانها جملة من المبادئ والإجراءات والأسس التي يتم في ضوئها تخطيط الأسعار وتحديدها أو التأثير عليها بما يؤمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المقررة وان السياسة السعرية تمثل الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير على هيكل الأسعار ومكوناتها بما فيه هيكل التكاليف والهوامش والرسوم والضرائب غير المباشرة والإعانات المالية التي من شأنها التأثير على مستوى الاسعار وبالتالي على قوة السوق التلقائية في قطاعات اقتصادية معينة أو تحديد الأسعار والعلاقات السعرية بين المجاميع السلعية المختلفة . ايضا تعد السياسة السعرية قطاعية إذ لكل قطاع اقتصادي معاييره الاقتصادية والاجتماعية تختلف عن القطاع الآخر ، وعلى السياسة الأخذ بخصوصية كل قطاع والتمييز بين مراحل الإنتاج والمجاميع السلعية داخل القطاع الاقتصادي المعني مع مراعاة علاقات التبادل بين القطاعات . وتعتبر السياسة السعرية إحدى الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة مع غيرها من السياسات الاقتصادية لمعالجة مشاكل القطاع الزراعي والقضاء على معوقات التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج وتحسينه ورفع مستوى المعيشة للمنتجين الزراعيين فضلاً عن تنظيم العلاقات السعرية بين مختلف المنتجات الزراعية بهدف الحصول على توليفات الإنتاج الملائمة لظروف البلد وحاجته . وإن السياسة السعرية هي مجموعة المبادئ والأسس والإجراءات المتخذة والمتعلقة بأسعار ومنتجات عوامل الإنتاج الزراعية والتي تستهدف النهوض بالزراعة وإجراء تغيرات هيكلية مرغوبة فيها فضلاً عن حماية المنتجين والمستهلكين ضمن الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والسياسة السعرية العامة للبلد وهناك عدة اراء إقتصادية حول رسم السياسة الزراعية من حيث الأولوية والأسبقية مع السياسات الاقتصادية في القطاعات الأخرى . وتتناول السياسة الزراعية أنشطة رئيسة كالنشاط الإنتاجي والتسويقي والقروض والسلف ويمكن أن تؤدي السياسة السعرية التي دوراً مهما في تحقيق النمو الكبير في الإنتاج الزراعي اذ جرى رسمها وتنفيذها بصورة صحيحة ، وتعد السياسة السعرية واحدة من الإجراءات الاقتصادية المهمة في توجية الإنتاج الزراعي نحو المستوى المطلوب ، وفي توجيه الاستهلاك وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

تعريف السياسة الزراعية وانواعها

تعرف السياسة الزراعية على أنها فرع من السياسة الاقتصادية العامة ، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي ، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الاخرى لتحقيق اهدافها ،

تهدف السياسة الزراعية الى تحقيق هدفين رئسيين :

1. تحقيق الاشباع لمستهلكي السلع الزراعية .
2. تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين .

يمكن تصنيف انواع السياسات الزراعة الى:

سياسة التوجيه الزراعي :

طبقت هذه السياسة في الدول الرأسمالية (اوروبا الغربية) وتجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي ، هدفها الرئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي ولقد اعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية .

سياسة الاصلاح الزراعي :

طبقت هذه السياسة في آسيا وافريقيات وامريكا اللاتينية وبعض الدول الاوربية كإسبانيا وأيطاليا ومعظم الدول النامية من ، وكانت تهدف في تتحديد

- تحديد الملكية بسقف أعلى ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض .
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي .
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية اراضي .

السياسة الثورية الزراعية :

أنَ الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الأجتماعي وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني كما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل فإن الثورة تعني التعيير الشامل والكامل ، يعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة وقد طبقت هذه السياسة في البلدان التي تبنت التوجه الاشتراكي في جعل مليكة الأرض الى الشعب ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة للشعب ، وانتهت هذه السياسة للفشل في معظمها نظرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية وعوامل اخرى .

سياسات الاسعار الزراعية

شرعت الدول العربية وفي إطار برامج الإصلاح الأقتصادي بانتهاج سياسات تحرير الأسعار عند الأنتاج وتحسينها والتخلي تدريجيا عن الدعومات المختلفة لإنشاء مناخ ملائم لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وللوفاء بمتطلبات منظمة التجارة العالمية. وتلتزم بعض الدول العربية بسياسات حرة في الأسعار ولا تلجأ الى دعم الأسعار إلا في حالات استثنائية وطارئة ويتم تقديم الدعم بناء على اهداف محددة من حيث الانفاق المالي والإطار الزمني. جيث لا زالت بعض الحكومات العربية تحرص على تطبيق سياسات سعرية تحفيزية للمزارعين على زراعة بعض المحاصيل الاستيراتيجية أما باقي المحاصيل فيترك تحديد اسعارها لقانون السوق (العرض والطلب) في كل موسم، وعلى المستوى القطري تحرص الحكومة المصرية على تطبيق سياسات سعرية تحفيزية للمزارعين على زراعة بعض المحاصيل الاستيراتيجية مثل القطن ، القمح ، الذرة ، القصب وقد التزمت الدولة بتبني سياسات تحديد اسعار ضمان لهذه المحاصيل إلا ان هذه السياسات السعرية لم يحالف بعضها النجاح في بعض السنوات وذلك بسبب تأخير إعلان هذه الأسعار بوقت كاف قبل مواعيد الزراعة أو بالمستويات المنخفضة لأسعار الضمان المعلنة . أما باقي المحاصيل سواء الحقلية او الخضر والفاكهة فإنَ تحدًيد أسعارها يُترك لقانون السوق (العرض والطلب) في كل موسم . وتقوم السياسات الزراعية في سوريا على الاستمرار باعتماد سياسة السعرية للسلع الاستراتيجية بحيث يتضمن السعر الإداري المحدد التكلفة الحقيقية للإنتاج فضلا عن هامش ربح يحقق دخلا مناسبا للمزارع وذلك ضمانا لتوجيه العملية الزراعية ولتنفيذ الخطط والبرامج المقررة وتخضع باقي السلع للأسعار السائدة وحسب العرض والطلب ، ويتم توزيع مستلزمات الإنتاج بكلفتها الحقيقية المحسوبة وفق المعايير النمطية للسلعة بعد استبعاد التكاليف الناتجة عن هدر غير مبرر والنفقات الإضافية الناتجة عن عدم كفاءة استعمال الموارد بالنسبة للأنتاج الزراعي او الطاقة التصنيعية أوالعمالة الزائدة بالنسبة للسلع المصنعة والعمولات والوساطات بالنسبة للسلع والمستلزمات والمدخلات الاخرى المحلية او المستوردة ويتم مراجعة هذه التكاليف وحساباتها وتدقيق عناصرها بشكل مستمر باتجاه تخفيضها بما يتناسب والتطور والتقدم المفترض . ويتم تسعير السلع الرئيسة الغذائية او التي يتم تسويقها وتصنيعها من قبل الدولة (قمح ، قطن ، شوندر ، سكري ، تبغ) وفقات للمساحات والانتاج المخططين ، اما المساحات المخالفة فيخضع تسعيرها للسعر العالمي اذا كان اقل من السعر الإداري المحدد . كما يتم تسعير بعض المحاصيل البديلة المقترحة لتشجيع المنتجين على زراعتها مع الحرص على توفر الحاجة الأقتصادية للمحصول البديل ومساهمته في تحسين خواص التربة وتوفير المياه . ومحافظته على استدامة الموارد الطبيعية والبشرية وتوفير فرص العمل .

اهداف السياسة السعرية :

السياسة السعرية تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها:-

- تنظيم العلاقة السعرية بين الحبوب من جهة والمحاصيل الصناعية من جهة أخرى ، وتنظيم العلاقة السعرية بين أصناف الحبوب باتجاه التأثير في الحصص النسبية لإنتاج كل محصول .
- تحقيق استقرار أسعار المنتجين الزراعيين عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وامكانية التغلب على بعض المؤثرات البيئية لمعالجة تذبذب حجم الإنتاج الزراعي .
- زيادة رقعة الأراضي الزراعية ، وزيادة إنتاجية الدونم الواحد ، بإدخال أساليب إنتاجية متطورة بقصد تحقيق زيادة إنتاج مختلف أنواع المحاصيل الزراعية وخاصة الإستراتيجية منها التي تمثل مجموعة الحبوب .
- توجيه الانتاج الزراعي والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة للحصول على اكبر عائد ممكن منها.
- استعمال الأسعار بهدف الموازنة بين الدعم الذي توجهه الدولة لأسعار السلع الأساسية وبين هامش الربح على السلع الكمالية التي تصنع والتي تستورد للفئات ذات الدخول العالية .
- تحقيق الترابط بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، لتلبية الكثير من احتياجاتها عن طريق الزراعة .
- توزيع الدخل القومي بين السكان الزراعين والسكان اللازراعين توزيعا عادلاً .

مبادئ السياسة السعرية

ان من أهم مبادئ السياسة السعرية الزراعية هي :-

مبدأ تخطيط الأسعار :

يرتبط هذا المبدأ بطبيعة الهيكل الاقتصادي لكل دولة ، اذ يتضمن تخطيط الأسعار في إطار الخطة الاقتصادية واستخدام السياسة السعرية كأداة لترجمة المؤشرات الكمية للخطة إلى مؤشرات نقدية ، أي تحقيق التجانس والتنسيق بين الجانب المادي والجانب المالي للخطة بصورة شاملة وبالاستناد إلى أسس مرحلية مبرمجة ، ومن هنا فان الأسعار تؤدي دوراً ملموساً في تحقيق الأهداف الإنتاجية والاستهلاكية للخطة الشاملة والقطاعية .

مبدأ وحدة السياسة السعرية :

يتضح هذا المبدأ بالأساس في ارتكاز بناء السعر على مفاهيم وأسس وقواعد موحدة ، كما يتضح أيضا في ميادين تحديد مسؤوليات وصلاحيات التسعيرة على مختلف الأصعدة والمستويات التي يصبح لزاماً عليها التقيد بالأسس والمبادئ المقررة مركزياً في مجالات تنفيذ السياسات السعرية ، سواءً كان ذلك لعموم الاقتصاد أو القطاعات الاقتصادية كلاً على حدة .

مبدأ موضوعية السياسة السعرية :

يفترض في السياسة السعرية من حيث المبدأ ان تستند إلى القيمة وهي الأساس لها ، كما انها تقتضي بعدم ارتكازها كلياً على الكلفة الفعلية والمقاييس الذاتية الإنتاجية والخدمية ، بل انها يجب ان تستند إلى متوسط الكلفة زائداً نسبة معينة من الأرباح في الفرع الإنتاجي المعني ، أي ان موضوعية السياسة السعرية تقتضي بانحراف أسعار السلع والخدمات عن كلفها على الرغم من أن الأسعار تكون بطبيعتها علاقات تشابكية .

مبدأ ثبات الأسعار :

يعد هذا المبدأ من المرتكزات الرئيسية للسياسة السعرية فهو يعبر عن الاستقرار الاقتصادي من جهة ويعد من الأدوات المساهمة في رفع مستوى معيشة المواطنين من جهة أخرى . ان ثبات الأسعار يعني من حيث الجوهر بقاؤها على حالها نسبياً حسب القرارات التي تصدرها الأجهزة المركزية ، والجهات الأخرى ذات الصلاحية ، ونجد ان الثبات ينصب بالدرجة الأولى على أسعار المستهلك ، وبذلك هو يعزل تأثير تغيرات أسعار المنتج على أسعار المستهلك ، أي أنه في الوقت الذي تطرأ تغيرات معينة على أسعار المنتجين ، فإنها قد لا تنسحب كلياً أو جزئياً على أسعار المستهلكين للعديد من السلع والخدمات الأساسية .

السياسة السعرية وأهمية تسعير المنتجات الزراعية

تأتي أهمية تسعير المنتجات الزراعية من خلال كون الطلب عليها ولاسيما الحبوب طلباً غير مرن ، لذا فان انخفاض الكميات المعروضة منها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير، فضلاً عن قابلية المحاصيل الإستراتيجية على الخزن ولمدة طويلة ، وذلك يساعد في تنظيم أسعارها من خلال تحقيق حالة التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة منها ، وعدم قابليتها على التعويض بمنتجات أخرى.

في الاقتصادات النامية ومنها العراق يمكن تلخيص أهمية الأسعار الزراعية من خلال :

- الدور المهم الذي تؤديه الأسعار في تحديد دخول العاملين في القطاع الزراعي ، إذ يشكل العاملون نسبة كبيرة من السكان.
- تؤدي الأسعار دوراً مهمًاْ في توفير السلع التي تدخل كمواد أولية في الصناعة .
- أهمية مستوى الأسعار فيما يخص الفئة المحدودة الدخل في المجتمع لكون السلع الزراعية تستهلك من قبل جميع الإفراد .
- تتعرض اغلب السلع الزراعية في ظل ألية السوق الحرة إلى تقلبات عديدة ذات تأثير كبير على الأسعاروالإنتاج.
- ان تسعير المنتجات الزراعية يولد شعوراً بالانتاج لدى الافراد والمستهلكين من خلال معرفة الاسعار السائدة في السوق.

التنظيم الهيكلي للسياسة السعرية وأساليب التسعير للمنتجات الزراعية

تشمل المجموعات المحصولية التي تعنى السياسة السعرية في القطر بمستوياتها السعرية خلال عقدي السبعينات والثمانينات كلاً من الفاكهة والخضر والمنتجات الحيوانية والمحاصيل الصناعية ومستلزمات الإنتاج (الأعلاف) ، وفي إطار السياسة السعرية الزراعية في العراق فان هناك الكثير من اللجان أو الجهات تعمل على تحديد الأسعار للسلع الغذائية . وتتلخص طريقة تسعير الفاكهة والخضر بوجود لجنة مركزية لتسعير المنتجات الزراعية ترتبط بالجهاز المركزي للأسعار ووزارة التجارة (الرقابة التجارية) والمؤسسة العامة للتسويق الزراعي والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية وغرفة تجارة بغداد وهيئة التفتيش والرقابة من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والشعبة الاقتصادية ، كما أن هناك لجان فرعية في المحافظات وعضوية كل من فرع الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية ، ومديرية القسم التجاري (الهيئة العامة للإصلاح الزراعي)، ومديرية التجارة الداخلية والشعبة الاقتصادية.

سياسة سعر الصرف

ان لكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها تتخذها أساسا للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع ، ويتم حساب هذه القيمة عن طريق النقود من خلال التبادل الداخلي والخارجي ويتم التبادل الداخلي عن طريق العملة الوطنية ، إلا ان التبادل الخارجي يتم بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية لايمكن تحقيقه لتعدد العملات الأجنبية. أي عندما يصدر المنتجون المحليون سلعهم إلى الخارج تجمع لديهم عملات اجنبية وهذه العملات غير مقبولة في المعاملات الداخلية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد ان المستوردين المحليين الذين يملكون عملات وطنية يحتاجون إلى عملات اجنبية لكي يشتروا بها السلع من الخارج وهذه المشكلة يمكن حلها من خلال سوق الصرف إذ يتلاقى فيه عرض العملات الأجنبية مقابل الطلب على العملة المحلية (فيما يخص المصدرين) وايضا يتلاقى عرض العملة المحلية مع الطلب على العملات الأجنبية (فيما يخص المستوردين) ويتحدد سعر المبادلة بين العملتين الذي على اساسه تتم المبادلة . وتعرف قيمة عملة بلد ما بالنسبة لقيمة عملات البلدان الأخرى باسم (سعر الصرف) عبارة عن نسبة التبادل بين الوحدات النقدية الوطنية الى الوحدات الأجنبية في وقت معين وهو مقدار مايتفق اويعطى من العملة الوطنية مقابل الحصول على العملة الاجنبية وبالعكس. وبذلك فهو سعر عملة بعملة أخرى وتعد احداهما سلعة والاخرى الثمن النقدي لها ، إذاً هو ثمن كباقي الاثمان يتحدد بشكل اساسي بتفاعل قوى العرض والطلب والعوامل . ويعد سعر الصرف احد المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة التي تؤثر في هيكل أسعار السلع الصناعية والزراعية ، لهذا فان وجود سعر صرف يحول السعر العالمي إلى ما يكافؤه من العملة المحلية يعد ركيزة أساسية في تصميم السياسات السعرية . والجدول التالي يوضح سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي . ادناه جدول يوضح سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي .

جدول (1) سعر صرف الدولار مقابل الدينار العرقي في السوق العراقية للمدة (2000- 2022).

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الدينار
2000	1930
2005	1472
2010	1187
2015	1257
2020	1231
2022	1460
المتوسط	1423
اعلى قيمة	1930
اقل قيمة	1187

جمهورية العراق - البنك المركزي العراقي ، قسم الاحصاء والابحاث ، لسنوات من (2000- 2022).

صيغ تحديد الاسعار الزراعية

توجد صيغ مختلفة لتحديد الاسعار الزراعية ومن ابرز هذه الصيغ هي :-

اولا : تقدير الاسعار الزراعية على اساس الانتاج واعادة التوزيع :

تعد هذه الصيغة من اكثر الصيغ شمولا في تحديد المستوى العام للاسعار الزراعية والنسبة المخططة لتوزيع الدخل القومي لمختلف القطاعات الاقتصادية . وكافة العوامل المتداخلة كالإنتاج والتكاليف والاستهلاك والاستثمار والاسعار . ووجود ترابط بين مستوى الاسعار الزراعية والطرائق المختلفة لتنفيذ الاستثمارات الزراعية . وكمثال على ذلك قيام الدولة بتحديد زيادة مستهدفة في الانتاج الزراعي من خلال خططها وبرامجها الزراعية . فان ذلك يؤدي الى تنفيذ استثمارات اضافية في قطاع الزراعة ، الامر الذي ينعكس في تخفيض الاسعار المدفوعة للمزارعين قياسا بالحالة التي يقومون فيها بتحمل جزء اكبر من الاستثمارات . هذا ويوجه البعض نقدا لهذه الطريقة يكمن في صعوبة استخدامها في الدول النامية بسبب ما تفترضه من توفير بيانات دقيقة عن الانتاج والاستهلاك والاستثمار والتكاليف وكذلك بيانات عن الضرائب والاعانات في القطاع الزراعي وباقي القطاعات الاقتصادية .

ثانيا : تقدير الاسعار الزراعية على أساس أسعار المساواة :

حيث تهدف هذه الصيغة الى تحقيق استقرار في القوة الشرائية لأسعار المنتجات الزراعية ، أي الحفاظ على القوة الشرائية التي يحصل عليها المزارع وتحسب اسعار المساواة بطرائق متعددة تتجه جميعها الى تعديل السعر الفعلي المناسب لمدة تاريخية معينة ليحدد اسعاراً لمدة لاحقة لها القوة الشرائية نفسها التي كانت لها في مدة الاساس . لذلك سميت باسم اسعار المساواة . أي أنَ أسعار المساواة هي عبارة عن أرقام قياسية ، تكون على صور مختلفة منها :

- ترتبط بين الاسعار التي يستلمها المزارع والاسعار التي يدفعها لشراء وسائل الاستهلاك اللازمة لسد احتياجاته .
- تعدل الاسعار لكي تتناسب مع ما يستلمه المزارع من دخول مع الاسعار التي يدفعها لشراء وسائل الانتاج المستخدمة في الزراعة .
- ترتبط بين الاسعار التي يستلمها المزارع مع الاسعار التي يدفعها لشراء السلع والخدمات المستخدمة في كل من الانتاج والاستهلاك في آن واحد .
- تربط بين الاسعار الزراعية والمستوى العام للاسعار وتعمل على الربط بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية .

ثالثا : تقدير الاسعار الزراعية على اساس العوامل المتعددة :

اذ تعتمد هذه الطريقة في تحديده للاسعار على عوامل متعددة مثل عناصر الانتاج والمتوسط المتحرك للاسعار المستلمة في الاسواق التصديرية واتجاهات الاسعار في المواسم السابقة والتوقعات للاسواق او الاسعار في المستقبل ، وتأخذ بعين الاعتبار اتجاهات الطلب وتكاليف الانتاج والمستوى العام للتكاليف والاجور والاسعار.

رابعاً: تقدير الاسعار الزراعية على اساس تساوي الدخول :

تهدف هذه الصيغة الى تحقيق التوازن بين صافي دخول الافراد العاملين في القطاع الزراعي والعاملين خارج هذا القطاع ، ويتم لها ذلك من خلال الموازنة بين المستوى المعاشي للمزارعين والفئات الاخرى عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية باسعار رمزية او تحديد الاسعار الزراعية بما يضمن للمزارعين مستوى معاشي يناسب المستوى المعاشي للافراد خارج هذا القطاع او عن طريق ضمان حدٍّ أدنى من الدخل الصافي للمزارع.

خامساً: تقدير الاسعار الزراعية تبعا لتكاليف الانتاج :

توضح بان سعر السلعة اكبر من كلفة انتاجها ، اوعلى الاقل مساويا لهذه الكلفة . و هذا المبدأ ينطبق تماما على اسعار المنتجات الزراعية ، غير ان صعوبة تطبيقه تزداد عند معرفة ان القسم الاكبر من تكاليف الانتاج في الزراعة يتكون من كلفة عمل المزارع وعائلته في عملية الانتاج الزراعي . ان طريقة التسعيرة حسب تكاليف الانتاج تأخذ كلفة الانتاج في سنة اعتيادية الغلة . ان طريقة التسعير هذه تاخذ بنظر الاعتبار مفهومين للتكاليف والتي تعد اساسا لوضع الاسعار ، المفهوم الاول معدل التكاليف الكاملة ، وهو الذي ياخذ بنظر الاعتبار قيمة عمل المزارع وعائلته في الانتاج ،المفهوم الثاني معدل التكاليف المدفوعة الذي يهمل قيمه عمل المزارع وعائلته في حساب التكاليف، ومن الامور المسلم بها ان يعمل السعر على تغطية كاملة لكافة عناصر التكلفة التي تتضمن عناصر التكلفة الثابتة والمتغيرة.

سياسات التسعير

إن للأسعار والسياسات السعيرية اهمية كبيرة نظرا لدورها في توجيه الموارد بين مختلف انواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين ، فضلا عن تأثيرها على الكفاءة الإقتصادية للموارد ، ونمط توزيع الدخول وعدالتها وتأثيرها أيضا على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية ، وكذلك تأثيرها على حجم المدخرات وبالتالي الاستثمارات الزراعية ، تأثيرها على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حد سواء . كما تلعب الأسعار الزراعية دورا هاماً في معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي . وعليه فإنَ السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار . هناك مجموعتان في المجتمع تتضارب مصالحهما واهدافهما من حيث الاهتمام بالأسعار الزراعية تمثل المجموعة الاولى بالمزارعين والمنتجين ومن يمثلهم في المجالس والهيئات التشريعية ووزارة الزراعة وغيرها من الهيئات المدافعة عن حقوق المنتجين ، ويهم هذه المجموعة ان تكون اسعار المنتجات الزراعية مجزية . اما المجموعة الثانية فتضم المستهلكين والمؤسسات التصنيعية وهيئات التصدير وهؤلاء يعارضون ان تكون أسعار المنتجات الزراعية عالية حتى لا تؤثر على مستوى معيشتهم او على العائد من نشاطهم الأقتصادي . وحيث الأسعار الزراعية تعاني من التقلب من عام لاخر أو من موسم لأخر وحيث ان هناك علاقات تشابكية في جانب عرض المحاصيل كما ان هناك روابط تبادلية وتكاملية في جانب الطلب فإن ذلك يقتضي في حالات كثيرة تدخلا حكوميا من أجل تعديل الأسعار وتوجيه الانتاج الزراعي لأهداف متعلقة بالتنمية الأقتصادية او لمواجهة اوضاع طارئة . وهناك وسائل مختلفة تنتهجها الحكومات في سياستها السعرية منها ترك الأسعار لتفاعل العرض والطلب في السوق ، أي وفقا لنظام السوق الحر . أو قيام الحكومة بتحديد أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج دون الاخذ بمبدأ العرض والطلب .

أهم السياسات التسعيرية

هناك مجموعة من السياسات التسعرية يتم اعتمادها في العديد من الدول العربية القصد منوراءها المحافظة على اسعار المنتجات الزراعية في تلك البلدان ومن اهم السياسات السعرية الزراعية المتبعة في بعض الدول العربية هي:-

- سياسة تحديد الأسعار الزراعية : ويتم ذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الأنتاج وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة . وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسات للدعم والإعانة بأشكالها المتخلفة .
- سياسات الدعم : وتشمل كل مستلزمات الأنتاج أو بعضها والمدخلات والمخرجات الزراعية وفق أهداف محددة لهذه السياسة . وقد يكون هذا الدعم مباشرا يتأثر به كل القطاع الزراعي وقد يكون غير مباشر ويتمثل في إلغاء او تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية .
- سياية ضريبة الدخل : وتتمثل هذه السياسة في إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخلهم الزراعي ، والإعفاء الجمركي على المستوردات من مدخلات او مستلزمات الأنتاج الزراعي ، وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية ما يشكل دعما لأسعار المستهلك .
- سياسة الإعانة المالية : وتتبعها الحكومات ذات الوفورات المالية في دفع اعانات مالية للمزارعين وذلك لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة المحسنة في الزراعة .
- سياسة الأسعار التشجيعية : وتهدف هذه السياسة الى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل ، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة .
- سياسة الأسعار الجبرية : وتهدف الى توفير السلع الرئيسة للمواطنين بأسعار محددة تتوافق بين مصحلة المنتج ومصلحة المستهلك . وتتحدد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسة ، كالخبز واللحم ومنتجات الألبان .

سياسة دعم أسعار المنتجات الزراعية

تتضمن سياسة دعم الأسعار بالنسبة للمنتجات الزراعية نوعان من سياسة الدعم:-

سياسة دعم أسعار المحاصيل الزراعية بالنسبة للمستهلكين

حيث تلجأ بعض الدول الى اعتماد سياسة دعم الأسعار الزراعية من اجل توفير السلع للمواطنين بأسعار تتناسب ودخولهم وعندما تتدخل الدولة لتدعم بعض السلع فأنها تؤثر إيجابياً في الدخل الحقيقي للمواطنين إذ يرتفع الدخل الحقيقي مع ثبات الدخل النقدي. تتدخل غالبية الدول لتدعم أسعار بعض السلع الأساسية للمواطن وتوفيرها بأسعار مناسبة ومن ثم رفع المستوى المعاشي وزيادة رفاهية المواطن ، كما تسعى سياسة الدعم الى الحفاظ على استقرار وثبات الأسعار و تشجيع عمليات التصدير عن طريق دعم الصادرات بواسطة صندوق دعم الصادرات الذي يمثل مجموع المبالغ التي تتحملها الدولة كجزء من مسؤليتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتقدمها للمواطن من اجل الارتقاء بالمستوى المعاشي وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية .

سياسة دعم أسعار المحاصيل بالنسبة للمنتجين

البلدان النامية عموماً تحتاج الى زيادة إنتاجها الزراعي لانه لا يسد حاجة الطلب عليه ، والعراق كأحد هذه البلدان قد أولى عناية واهتماما بالقطاع الزراعي خاصةً في مطلع السبعينات . فأنشأ محطات تأجير المكائن والآلات الزراعية لكي يتم توزيعها على الفلاحين من اجل إنجاز عملياتهم الزراعية بأجور زهيدة او رمزية ، ولكن قلة أعداد ما يمتلك القطاع العام من معدات وساحبات ومكائن وحاصدات مقارنة بما يمتلكه القطاع الخاص كان هو العامل المحدد ، كما تم البدء في إنشاء المزارع الجماعية ومزارع الدولة من اجل تحقيق مزايا الإنتاج الكبير ، ووفرت الدولة لهذه المزارع الإمكانيات ولكنها لم تنجح في تحقيق أهدافها . وظهر بعدها اتباع أسلوب الزراعة الرائدة في مجال محاصيل الحبوب في بعض التعاونيات الزراعية وبين صغار المزارعين . وهو أسلوب يقوم على أساس مكننة العمليات الزراعية واستعمال المدخلات التكنيكية ، مما أدى الى زيادة إنتاجية بعض محاصيل الحبوب الى اكثر من نصف طن للدونم الواحد .

تدخل الدولة في تنظيم الأسعار

تقوم الية الاسعار على افتراضات معينة ، منها سياسة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ووجود حرية المنافسة وتحدد الاسعار في ظل هذه الآلية الى حدٍ كبير عن طريق العلاقات بين البائع والمشتري والقوى السائدة في السوق ، وبمرور الزمن تحولت المنافسة التامة إلى اسلوب تميز بقيام الرأسماليين الكبار باستغلال المنافسين الصغار واخراجهم من السوق . ولم يعد المبدأ الذي كانت تعتمد عليه الدول الرأسمالية آنذاك.

ان حرية ترك الاسعار لتأثيرات قوى السوق نتائج سلبية اقتصادية واجتماعية ، لقد ترتبت عدد من النتائج السلبية لحرية ترك الاسعار الزراعية الى السوق بما يأتي .

- ضعف العلاقة بين اسعار السلع الزراعية وحجم الانتاج بسبب تعذر استجابة العرض لتغيرات السعر في الامد القصير ، وما ينجم عن ذلك ارتفاع السعر عند تقلص العرض.
- تعرضها للتذبذبات بفعل ظروف الانتاج والعرض الخاضعة للاوضاع البيئية والطبيعية .
- ضعف مرونة الطلب السعرية والدخلية لمعظم السلع الزراعية ، الامر الذي يعني بان تذبذب الانتاج الزراعي يكون مصحوبا عادة بتذبذبات حادة في الاسعار الزراعية ودخول المنتجين الزراعين.

ونتيجة للاثار السلبية التي تواكب الية الاسعار ، فقد ادركت العديد من الدول الرأسمالية بان السعر لا يمكن ان يترك تحديده كليا لألية السوق وتحت تاثير قوى العرض والطلب ، واستمر التدخل باشكال متعددة هي.

اولاً : التدخل في حالة ارتفاع الاسعار

يحدث الحد الاعلى للسعر maximum price)) في بعض الاحيان بسبب ارتفاع اسعار السلع الضرورية وبما يلحق الضرر فئات ذات الدخل المحدود لهذه الاعتبارات لذا لابد من تدخل الدولة لتدعم سياستها في التسعير الجبري بوضع حد أعلى للسعر يقل عن سعر السوق . ويكون التدخل في ظروف الطلب عن طريق سياسة التمويل بالبطاقات او سياسات التقنين لكبح جانب الطلب وتوزيع السلع توزيعاً عادلاً كما هو موضح في الشكل الاتي :

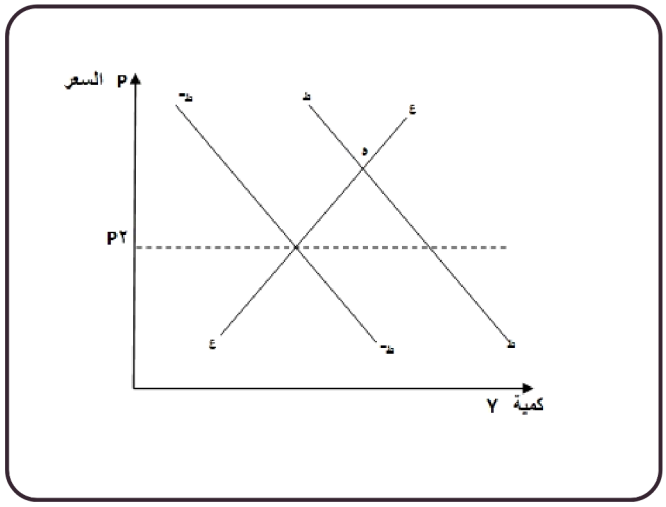

الشكل(1) تدخل الدولة في حالة ارتفاع الاسعار

النقطة (Y1 Y2) يمثل الكمية التوازنية والنقطة (p1 p2) يمثل السعر التوازني والمنحنى (ط ط) هو منحنى الطلب الاصلي والمنحنى (ع ع) هو منحنى العرض الاصلي وسعر التوازن الاصلي عند النقطة (هـ) ، وان الحد الاعلى للسعر الحكومي يقل كثيراً عن سعر التوازن ، وعند هذا السعر المصطنع يتعادل العرض والطلب ولابد من تطبيق نظام البطاقات للهبوط بالطلب الفعلي الى (ط ط) .

ثانيا : التدخل في حالة الانكماش (الحد الادنى للسعر)

الحد الادنى للسعر (mininum price) في ظروف الانكماش تتدخل الحكومة بتحديد حدٍّ ادنى للاسعار تحقيقا لمصلحة المزارعين . وهذا السعر يكون اعلى من سعر التوازن الاصلي ، وفي حالة عدم تدخل الحكومة فان الاثار لاتقتصر على دخل المنتج ولكنها تمتد الى التاثير في جانب العرض طالما ان الاسعار تبدو غير مجزية ، كما موضح بالشكل البياني

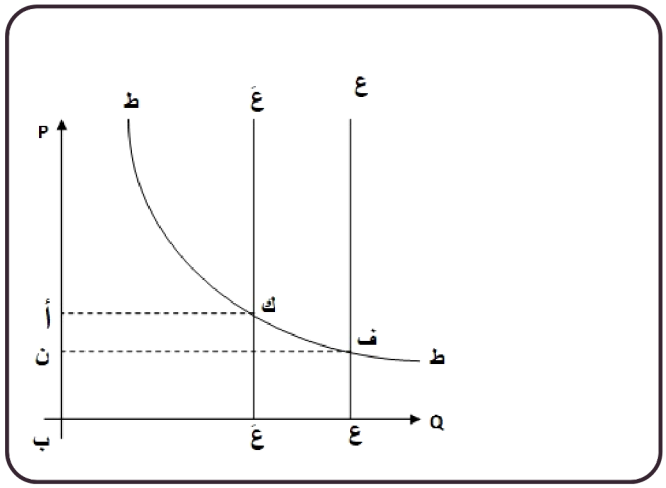

الشكل(2) تدخل الدولة في حالة الانكماش- الحد الادنى للسعر

والذي يوضح حالة رفع الاسعار وزيادة دخل المزارعين . ان منحنى العرض الاصلي هو (ع ع) ، ومنحنى الطلب الاصلي هو (ط ط) ، ونقطة التوازن (ف) ، ولكن الحكومة ترى رفع السعر الى (أ) بالتاثير على ظروف العرض ، ويفضل السعر الحكومي الجديد فان دخول المزارعين تزداد طالما كان الطلب غير مرن ، ويتوضح ذلك عند مقارنة المستطيلين (ن ف ع ب) و (أ ك عَ ب) .

شعبة الاعلام و الاتصال الحكومي

2023